التحليل الجغرافي للقوى العاملة الاقتصادية الصناعية في قضـاء القائم

م.م. ادريـــس عبد محمد
Adrees85a@gmail.com
وزارة التربية/المديرية العامة لتربية الانبار

الملخص

تتجه الجغرافية الحديثة، ولا سيما الجغرافية البشرية، نحو التركيز على الموضوعات المتعلقة بالسكان والقوى العاملة والتنمية، ويعكس هذا التوجه الاهتمام المتزايد بفهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العالم المعاصر، والسعي نحو إيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تواجه المجتمعات.

تعد الموضوعات المتعلقة بالسكان والقوى العاملة والتنمية أولوية في الدراسات الجغرافية الحديثة وفي المنتديات والمؤتمرات الدولية، اذ يهدف الباحثون والخبراء في هذا المجال إلى فهم العلاقات المعقدة بين هذه العوامل، وتحليل الأسباب والتأثيرات لتطوير استراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة.

ان هذه العلاقات والديناميات، يمكن تطوير سياسات وبرامج تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز فرص العيش الرغيد والمستدام للسكان في جميع أنحاء العالم، وتكون الجغرافية الحديثة بمثابة أداة لفهم وتحليل هذه القضايا المعقدة وتوجيه السياسات والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للجميع.

كان قضاء القائم في العراق يفتقر إلى دراسات جغرافية شاملة، فإن دراسة تحليل القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية واختلافاتها المكانية تمثل إضافة هامة للفهم الشامل لهذه المنطقة، إذ يمكن لهذا البحث أن تسلط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تنمية الصناعة في القائم، وتكشف عن الفرص والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية :القوى العاملة، سن العمل، الصناعة في قضاء القائم.

Geographical analysis of the industrial economic workforce in Al-Qaim District

Assistant Lecturer: Idrees Abed Mohammed
General Directorate of Education of Anbar

Abstract

Modern geography, especially human geography, tends to focus on topics related to population, labor force, and development. This trend reflects the growing interest in understanding social, economic and environmental relations in the contemporary world, and the pursuit of sustainable solutions to the challenges facing societies.

Topics related to population, labor force and development are a priority in modern geographical studies and in international forums and conferences. Researchers and experts in this field aim to understand the complex relationships between these factors, and analyze the causes and effects to develop effective strategies for sustainable development.

Through these relationships and dynamics, policies and programs can be developed that promote economic and social development, and enhance opportunities for a prosperous and sustainable living for populations around the world. Modern geography serves as a tool for understanding and analyzing these complex issues and guiding economic and social policies and planning towards achieving sustainable development, and improving the quality of life for all.

Al-Qaim District in Iraq lacked comprehensive geographical studies. The study of workforce analysis, its impact on industrial development, and its spatial differences represents an important addition to the comprehensive understanding of this region. This study can shed light on the economic and social factors that affect the development of industry in Al-Qaim, and reveal the opportunities and challenges it faces.

Keywords :labor force, working age, industry in Al-Qaim district.

المقدمة

يتناول البحث موضوع القوى العاملة والتنمية الصناعية، وهي من القضايا التي تحظى باهتمام كبير في مجال الجغرافيا البشرية المعاصرة، اذ تعد دراسة هذه الموضوعات مهمة لفهم

العلاقة بين السكان والقوى العاملة والتنمية، ومحاولة فك الرموز المؤثرة في هذه العلاقات على مختلف المستويات، يهدف هذا البحث إلى تطوير آليات تساهم في معالجة القضايا المتعلقة بهذه المتغيرات، بحيث يمكن تطبيقها كأساس في معالجة قضايا التنمية المعاصرة والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

يركز البحث على قضاء القائم، وهي منطقة تعاني من ندرة الدراسات المتعلقة بالقوى العاملة والتنمية الصناعية، ويختار الباحث هذه المنطقة لدراسة تأثير القوى العاملة على التنمية الصناعية بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، رغم ما يعانيه سكانها من الفقر الشديد، وسيتم استخدام الأساليب الكمية المناسبة لتحقيق أهداف البحث، التي تسعى إلى الكشف عن دور القوى العاملة في التنمية الصناعية واختلافاتها المكانية.

يعد قضاء القائم مثالاً على منطقة غنية ببيئات متنوعة، لكنها تفتقر إلى الدراسات التي تركز على العلاقة بين القوى العاملة والتنمية الصناعية، ومن خلال هذا البحث، يأمل الباحث في تسليط الضوء على أهمية هذه العلاقة، وخاصة في المناطق التي تعاني من الفقر المدقع، مما يسهم في تحسين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق مستويات معيشية أفضل لسكان هذه المناطق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: كيف تؤثر القوى العاملة على التنمية الصناعية الاقتصادية في قضاء القائم؟

وللإجابة عن هذا السؤال بصورة تفصيلية، يسعى البحث من خلال مباحثه إلى الإجابة على عدة تساؤلات فرعية، وهي:

أ- هل تتوافر للصناعة القائمة والقوى العاملة في منطقة الدراسة المقومات اللازمة لتنميتها، سواء كانت طبيعية أو بشرية؟

ب- هل هناك تباين واضح في خصائص القوى العاملة في قضاء القائم؟

فرضية البحث

تمثل الفرضية التفسير العام للبحث، واجابات مفترضه له، فلابد اذاً من الفرضيات الفرعية لتفسر جزئيات ذلك، وبالإمكان صياغة الفرضيات وكما يلي:

أ- يفترض البحث أن قضاء القائم يمتلك خصائص بشرية واقتصادية متنوعة وبأحجام كبيرة من الإمكانات المتاحة، مما يجعله قادرًا على تحقيق التنمية الصناعية.

ب_ يفترض البحث وجود تباين في خصائص القوى العاملة في قضاء القائم، متمثلًا في التركيب النوعي والعمري، وكذلك في نسبة إسهام الذكور والإناث في سوق العمل.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى دراسة القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية في منطقة الدراسة من خلال:

١- تحليل مقاييس وأنماط القوى العاملة: دراسة المقاييس والأنماط المختلفة للقوى العاملة في قضاء القائم.

٢- بيان المقومات الجغرافية للتنمية الصناعية: إبراز المقومات الجغرافية التي تدعم التنمية الصناعية في المنطقة.

٣- تحديد حجم القوى العاملة وتوزيعها المكاني: استعراض حجم القوى العاملة في المنطقة وتوزيعها عبر الوحدات الإدارية.

٤- الكشف عن تباين التركيب الاقتصادي: تحليل الاختلافات في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة وفقًا للنشاط الاقتصادي، المهنة، والحالة العملية بين الوحدات الإدارية المختلفة.

٥- معالجة البطالة: دراسة البطالة والعوامل المؤثرة على خصائص السكان العاملين.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في عدة جوانب منها:

١- تحليل حجم وخصائص القوى العاملة وتقديم دراسة شاملة لحجم القوى العاملة وخصائصها المختلفة، مما يسهم في تحديد ملامح النشاط الصناعي في قضاء القائم.

٢- دعم أصحاب القرار، من خلال توفير قاعدة بيانات تدعم أصحاب القرار فيما يتعلق بحجم القوى العاملة وتوزيعها المكاني والقطاعي، فضلاً عن البيئة الصناعية وآفاقها المستقبلية.

مبررات اختيار موضوع البحث:

١- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية، ولا سيما في قضاء القائم.

٢- التغيرات الكبيرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة والواقع الصناعي في القضاء والعراق بشكل عام بعد عام ٢٠٠٣.

٣- السعي لتقديم قاعدة بيانات مهمة لدعم التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع القوى العاملة وتطوير النشاط الصناعي في المنطقة

حدود منطقة الدراسة:

تتمثل حدود منطقة البحث بقضاء القائم، الذي يقع غرب العاصمة بغداد بحوالي ٤٥٠ كم، قرب الحدود العراقية السورية على امتداد نهر الفرات في محافظة الانبار.

ويقع القضاء بين دائرتي عرض (33°46'35) و ("35°9'13) شمال خط الاستواء وبين خطي طول ("39°49'22) و("41°36'14) الى الشرق من خط غرينتش، تبلغ مساحته (٨٢٨٨) كم٢، ويتبعه ناحيتين اداريتين هما ناحية العبور وناحية العبيدي.

يمتد شمالاً حتى حدود محافظة نينوى الجنوبية ويحده غرباً الحدود العراقية السورية ومن الجنوب قضاء الرطبة ومن الشرق كل من قضاءي راوه وعنه.

خريطة (١) حدود منطقة الدراسة

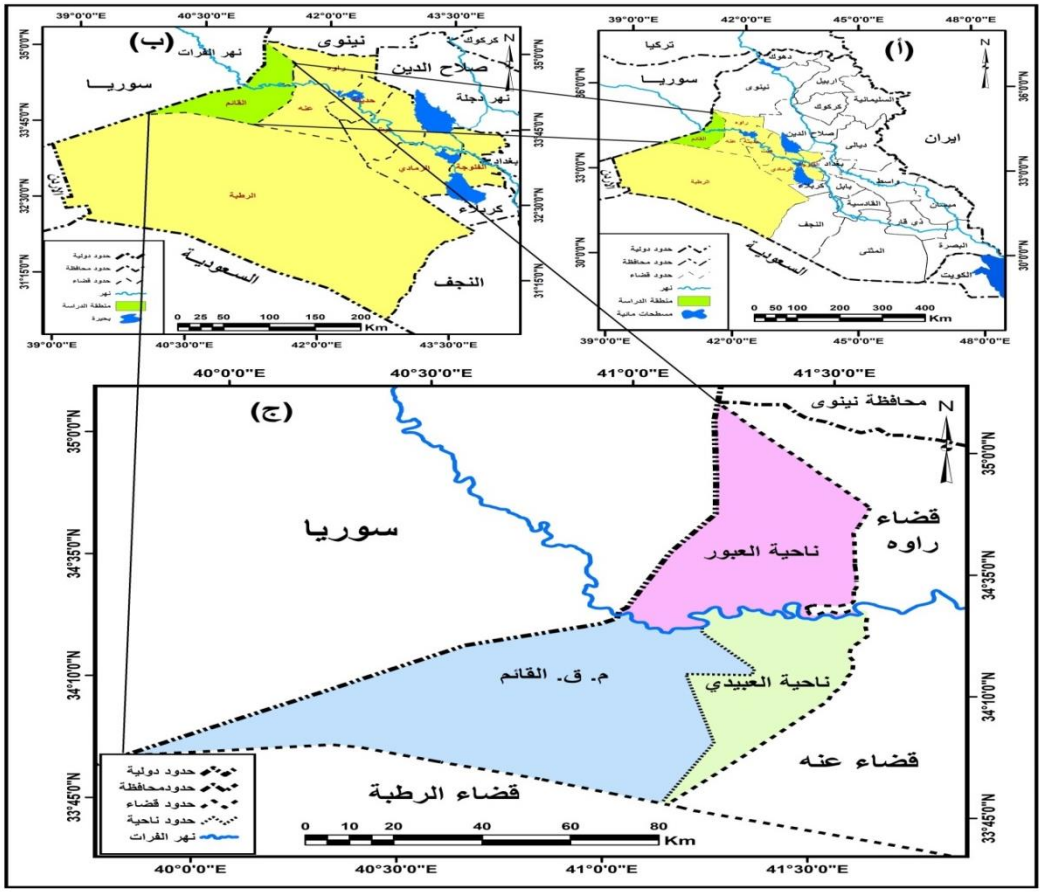

المصدر:

١- الهيئة العامة للمساحة، خريطة الانبار الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠، ٢٠٢٣.

٢- مخرجات برنامج Arc Map 10.3

المبحث الاول: خصائص القوى العاملة:

تعد ديناميات السكان عاملاً مؤثراً على خصائص القوى العاملة الحالية والمستقبلية، اذ يؤدي أي تغيير في الخصائص الديموغرافية للسكان إلى تأثير مباشر على حجم وسمات القوى العاملة في أي منطقة، ويؤثر السكان بشكل حاسم على التنمية الاقتصادية، ولا سيما التنمية الصناعية، من خلال طاقاتهم البشرية المدربة والماهرة التي تساهم في استثمار الموارد وخلق الثروات، في قضاء القائم يمكن تقسيم السكان بناءً على ارتباطهم بالقوى العاملة إلى مجموعتين رئيسيتين هما: -

١- السكان داخل قوة العمل:

❖ العاملون المشتغلون: وهؤلاء هم الأفراد الذين يعملون فعلاً ويرغبون في العمل، بما في ذلك الذين يبحثون عن العمل، بدءًا من سن ١٥ سنة وأحياناً أقل.

❖ حجم القوى العاملة في قضاء القائم لعام ٢٠٢٢: يبلغ إجمالي القوى العاملة: ٢٩,٠٠١ نسمة، قسمت الى القوى العاملة الحضرية وبلغت ١٧,٣٧٨ نسمة (٥٩.٩% من الإجمالي)، والقوى العاملة الريفية وبلغت ١١,٦٢٣ نسمة (٤٠.١% من الإجمالي).

❖ نسبة العمل: النسبة المئوية للسكان العاملين إلى إجمالي السكان، وقد انخفضت نسبة قوة العمل لسكان منطقة الدراسة من ٢٤.٧% في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤.١% في عام ٢٠٢٢.

٢ .السكان خارج قوة العمل:

هؤلاء هم الأفراد غير الفاعلين اقتصادياً، وهم غير مشمولين في القوى العاملة.

ان هذا التوزيع للقوى العاملة له أهمية كبيرة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية، اذ يساهم في تحديد الفاعلين اقتصادياً في المجتمع ومعرفة توزيع النشاط الاقتصادي بين السكان، يعكس التباين بين القوى العاملة الحضرية والريفية طبيعة الاقتصاد المحلي وأهمية العمل في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

السنوات	القوى العاملة						معدل قوة العمل	معدل نمو والقوى العاملة(*)
٢٠٢٢	حضر	%	ريف	%	مجموع	%	%	نمو القوى العاملة%
	١٧٣٧٨	٥٩.٩	١١٦٢٣	٤٠.١	٢٩٠٠١	١٠٠	١٥.٨	١١.٣-

(*) نسبة قوة العمل من عمل الباحث: $\frac{\text{عدد المستغلون في المحافظة}}{\text{اجمالي السكان في المحافظة في العام نفسه}} \times ١٠٠$

يتضح مما تقدم أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة القوى العاملة الحضرية لعام ٢٠٢٢ مقارنة بالقوى العاملة الريفية في منطقة الدراسة، يمكن ان نعزو هذا الارتفاع إلى عدة عوامل ترتبط بتوزيع السكان الفعلي ومراكز النشاط الاقتصادي، وسيتناول البحث لاحقاً تحليل هذه العوامل وتعليل أسباب هذا الارتفاع .

الاختلافات المكانية لتوزيع العاملين لعام ٢٠٢٢ تم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات على وفق الدرجات المعيارية، وهي كما يلي:

١ .المستوى الأول: الدرجة المعيارية (٠.٥٠) فأكثر فتضم مركز قضاء القائم، اذ بلغت نسبة القوى العاملة فيه (٤٥.٥%)، ويعكس هذا المستوى تركز كبير للقوى العاملة في مركز القضاء، مما يشير إلى توافر فرص العمل والخدمات في هذا المركز مقارنة بالمناطق الأخرى.

٢ .المستوى الثاني: الدرجة المعيارية (٠.٠٠ – ٠.٤٩) ويضم هذا المستوى ناحية العبيدي، وبلغت نسبة القوى العاملة به (٣٣.٩%) يرتبط هذا المستوى بتوافر الورش الصناعية وخصوبة الأراضي الزراعية في ناحية العبيدي، حيث تتوفر المياه اللازمة لزراعة المحاصيل مثل القمح والشعير، مما يعزز النشاط الاقتصادي لهذه المنطقة.

٣ .المستوى الثالث: الدرجة المعيارية (–٠.٠١ ، –٠.٤٩) ويضم هذا المستوى ناحية العبور، ووصلت نسبتهم (٢٠.٦%)، يبين هذا المستوى انخفاض نسبي في نسب القوى العاملة في ناحية العبور، مما قد يعكس محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة في هذه المنطقة مقارنة بالمستويات الأخرى.

تُبرز هذه المستويات التباين المكاني الواضح في توزيع القوى العاملة في قضاء القائم لعام ٢٠٢٢، مما يشير إلى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية المختلفة في تشكيل الخريطة الاقتصادية للقوى العاملة في المنطقة، اذ نلحظ ان صورة التوزيع الجغرافي وتباينه المكاني للوحدات الادارية لنسب توزيع القوى العاملة، اخذ تبايناً مكانياً لعام ٢٠٢٢، اي ارتفاع في نسب معدلات القوى العاملة في الحضر ولجميع الوحدات مقابل انخفاض هذه النسب في الريف، وجاء هذا الارتفاع معللاً بالأسباب التالية:

١- **تدهور الإنتاج الزراعي وتحول المزارعين للعمل في مهن أخرى:** أدى تدهور الإنتاج الزراعي إلى ترك العديد من المزارعين عملهم التقليدي في الزراعة، مما دفعهم للبحث عن فرص عمل أخرى في المناطق الحضرية، مما أدى الى انخفاض عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الريفي وزيادة التوجه نحو المهن الحضرية.

٢- **التوسع في إنشاء الدوائر والمؤسسات الحكومية:** أدى إنشاء المزيد من الدوائر والمؤسسات الحكومية التي تتطلب عمالة غير ماهرة إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق الحضرية، مما زاد من الإقبال على العمل في القطاع الحكومي ضمن المناطق الحضرية، مما يعزز تركيز القوى العاملة هناك.

٣- **التوسع العمراني الحضري:** أدى التوسع العمراني في المدن إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، لذا جذب هذا التوسع المزيد من القوى العاملة إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع أعداد العاملين هناك مقارنة بالمناطق الريفية.

٤- **تحول المدن إلى مناطق استثمارية:** أصبحت المدن مراكز جذب للاستثمارات والأعمال على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية في الحضر، لذا سيطرت القوى العاملة الحضرية على الأنشطة الاقتصادية، مما أدى نتج عنه عدم توازن في التنمية الصناعية بين المناطق الحضرية والريفية.

ب-العاطلون

تعد عملية كشف توزيع الظاهرة من ابرز المهام الموكلة للجغرافي، ولا سيما إن المشكلة كانت من ابرز العقبات التي واجه التنمية الاقتصادية، وبخاصة التنمية الصناعية التي تواجه منطقة البحث، وتعبر البطالة عن عدم توافر العمل لشخص يرغب فيه وقادر عليه ويستطيع انتاج السلع والخدمات لمهنة تتفق مع استعداده وفقاً لحالة السوق، وتحدد البطالة عادة بنسبة العمال العاطلين عن العمل قياساً بمجموع العاملين.

السكان خارج قوة العمل:

هم فئة من المجتمع لا تشارك مباشرة في الإنتاج الاقتصادي، سواء في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة من الأفراد الذين لا يسهمون في العمل المدفوع الأجر أو النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، فئات السكان خارج قوة العمل هم: -

١- **الطلبة:** الذين يتفرغون للدراسة وليس لديهم وقت أو فرصة للعمل.

٢- **ربات البيوت:** اللواتي ينشغلن بالأعمال المنزلية ورعاية الأسرة.

٣- **العجزة:** الأشخاص غير القادرين على العمل بسبب ظروف صحية أو إعاقات.

٤- **الأطفال دون سن الخامسة عشرة:** الذين يعتبرون قانونيًا غير مؤهلين للعمل.

٥- **المحالين على التقاعد:** الذين تركوا العمل بعد بلوغهم سن التقاعد الرسمي.

٦- **كبار السن (أكثر من ٦٥ عامًا):** الذين تجاوزوا سن العمل ولا يمارسون أي عمل منتج.

في عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة السكان غير الناشطين اقتصاديًا حوالي ٤٩% من مجموع السكان في منطقة الدراسة، هذه النسبة تشير إلى وجود شريحة كبيرة من المجتمع غير مشاركة في النشاط الاقتصادي، مما يؤثر على التركيبة السكانية وسوق العمل في المنطقة، ويعكس الحاجة إلى سياسات تهدف إلى تعزيز مشاركة هؤلاء الأفراد في النشاط الاقتصادي أو توفير دعم إضافي لهم.

تشغيل صغار السن:

ان أسواق العمل في قضاء القائم تتسم بظاهرة تشغيل الأحداث، حيث تبين وجود حوالي(١,٢٤٧) طفلًا عاملًا في عام ٢٠٢٢، تتراوح أعمارهم بين (٧ و١٤) سنة، تشكل هذه الفئة حوالي ٤.٣% من إجمالي القوى العاملة في المنطقة، وهي نسبة مرتفعة.

يعود السبب الرئيسي لهذه الظاهرة إلى الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة التي شهدتها المحافظة، ولا سيما بعد احتلال تنظيم داعش للمنطقة، هذا الوضع أدى إلى ترك العديد من الأطفال مقاعدهم الدراسية والتوجه إلى سوق العمل كمحاولة لتأمين لقمة العيش لأسرهم في ظل الظروف الصعبة.

الجدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لعمالة الاطفال في سن اقل من ١٥ سنة في قضاء القائم لعام ٢٠٢٢

السنة	اجمالي القوى العاملة	القوى العاملة بعمر اقل من ١٥ سنة	% من اجمالي القوى العاملة
٢٠٢٢	٢٩٠٠١	١٢٤٧	٤.٣

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على تقديرات السكان عام ٢٠٢٢ والدراسة الميدانية

انخفاض الانتاجية:

تعد إنتاجية العامل من أبرز المؤشرات التي تكشف عن أهمية القوى العاملة في العملية الإنتاجية، فهي تعكس مقدار العمل الذي يبذله العامل لإنتاج وحدة واحدة من المنتوج، وفي قضاء القائم، تشير البيانات إلى تدني إنتاجية القوى العاملة، حيث بلغت إنتاجية العامل في عام ٢٠٢٢ حوالي (٨.٥) ألف دينار بالأسعار الثابتة، اما أسباب تدني إنتاجية العامل في قضاء القائم فنذكر منها ما يلي: –

١. **انخفاض ساعات العمل:** في معظم المؤسسات الإنتاجية بمنطقة الدراسة، بلغ متوسط عدد ساعات العمل اليومي حوالي (٥.٤) ساعة في عام ٢٠٢٢، يعد هذا المعدل منخفضاً مقارنة بما هو مطلوب لتحقيق الانتاجية العالية.

٢. **استعمال التكنولوجيا:** على الرغم من أن استعمال التكنولوجيا يساهم في تحسين الإنتاجية في بعض الحالات، إلا أن اعتماد التكنولوجيا في المؤسسات الإنتاجية في منطقة الدراسة كان محدودًا، مما أثر سلبًا على الإنتاجية العامة للعاملين.

٣. **غياب التنظيم والانضباط:** عدم وجود تنظيم فعال وانضباط في العمل، فضلاً عن كثرة فترات الراحة وعدم استمرارية العمل بشكل منتظم، كان له تأثير سلبي كبير على الإنتاجية، في بعض المؤسسات، مثل مطاحن الحبوب ومعامل الخشب ومعامل الخياطة، والأثاث والحدادة، فيبدأ العمل فقط عند وجود طلب على المنتجات النهائية، مما يؤدي إلى فترات من التوقف والبطالة المقنعة.

التركيب العمري للقوى العاملة في قضاء القائم

يعد من المؤشرات الحيوية لفهم الديناميات الاقتصادية والاجتماعية في قضاء القائم، إذ أن العمر يؤثر بشكل مباشر في القدرة على العمل والإنتاج، وكذلك على الاحتياجات المادية والمعنوية للأفراد، تحليل التركيب العمري يساعد في الكشف عن نسبة المشاركة الاقتصادية لكل فئة عمرية وكيفية توزيع القوى العاملة عبر مختلف الأعمار، في العام ٢٠٢٢، بلغ معدل نسبة العمل العمرية في قضاء القائم (٢٤.٧%)، هذه النسبة تختلف باختلاف الفئات العمرية، اذ تبدأ في الفئة العمرية ٦–٩ سنوات، بنسبة العمل بلغت (١٦.٤%) لتصل إلى ذروتها (٥١.٦%)،

ضمن الفئة العمرية ٣٠-٣٤ سنة، ثم تبدأ النسبة في التراجع مع تقدم العمر حتى تصل إلى ٣٥% للفئة العمرية ٦٠-٦٤ سنة.

الجدير بالذكر أن نسبة العمل لكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) كانت مرتفعة نسبياً وصلت الى (٢٨.١%)، مما يشير إلى أن الكثير من كبار السن ما زالوا مضطرين للعمل لتأمين احتياجاتهم الأساسية بدلاً من التقاعد والعيش براحة، اما بالنسبة لمشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة حسب الفئات العمرية: -

❖ في عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (٨.٧%) مقابل (٩١.٣%) للذكور على مستوى القضاء.

❖ لوحظ أن أعلى نسبة لمشاركة الإناث في العمل كانت ضمن الفئة العمرية (٥-٩) سنوات بنسبة (١٥.٥%)، بينما كانت أدنى نسبة للذكور في نفس الفئة العمرية (٨٤.٥%).

❖ هذا التفاوت يعكس ميلاً لدى الإناث للعمل في سن مبكرة قبل الزواج، بينما يميل الذكور إلى مواصلة الدراسة لفترة أطول، ما يؤخر دخولهم إلى سوق العمل.

المبحث الثاني / مقومات التنمية الصناعية:

تعد عملية تحديد الإمكانات والمعوقات اللازمة لقيام الصناعة خطوة أساسية ومهمة في التخطيط للتنمية الصناعية، اذ تعتمد التنمية الصناعية على توفر مجموعة من الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في إقامة الصناعة وتوجيه الموارد البشرية نحو القطاعات المناسبة، يؤدي توافر المواد الخام والطاقة في منطقة معينة إلى إنشاء قاعدة قوية لقيام الصناعة، مما يؤثر بشكل مباشر على تباين توزيع القوى العاملة وتركيزهم في قطاعات صناعية محددة مقارنةً بغيرها، وكذلك بين مختلف الوحدات الإدارية.

مقومات التنمية الصناعية:

تنضوي تحت مفهوم مقومات التنمية الصناعية عدد من المؤشرات الأساسية التي تساهم في نجاح العمليات الصناعية وتوجيه القوى العاملة، ومنها:

المواد الأولية:

توفر المواد الخام يعتبر من أهم العوامل التي تشجع على إقامة الصناعة في منطقة معينة، يتطلب وجود صناعة ناجحة توافر المواد الأولية بشكل مستدام وبكميات كافية لتلبية احتياجات الإنتاج.

تعد منطقة قضاء القائم غنية بالموارد المعدنية التي تشكل أساساً قوياً لتنمية الصناعات الاستخراجية والتحويلية في المنطقة، يمكن تقسيم هذه الموارد إلى عدة فئات بناءً على طبيعتها واستخداماتها الصناعية وهي:-

١- حجر الكلس:

وهو صخر رسوبي يستخدم بشكل أساسي في صناعة الأسمنت، يبلغ الاحتياطي في منطقة الدراسة بـ(٢٦٥ مليون طن)، أي (٠.٤%) من احتياطي العراق، ويتواجد في الغرب والجنوب الغربي من قضاء القائم، ويُستخرج بشكل رئيسي من مركز القضاء، اما الأهمية الصناعية لحجر الكلس فبكونه يشكل ٧٧% من المواد الأساسية المستخدمة في صناعة الأسمنت.

٢- الرمل

يستخدم الرمل في العديد من الصناعات الإنشائية مثل صناعة مواد البناء، ويقدر الاحتياطي منه بحوالي ٣٢ مليون طن، ما يمثل (٠.٠٣%) من احتياطي العراق، يتواجد في الجهات الشرقية من القضاء، ولا سيما ناحية العبيدي.

٣- الأطيان

تستخدم في صناعة الأسمنت والطابوق، يبلغ احتياطي المنطقة منه حوالي ٢١ مليون طن، ما يمثل (٦%) من احتياطي العراق، تنتشر مواقعه في شمال شرق القضاء ولا سيما (حي غزة) وفي غرب القضاء.

٤- الجبس

وهو معدن غير طيني يدخل في صناعة الجص، تتركز مواقع ترسباته إلى الغرب من منطقة الدراسة، اما أهميته الصناعية فيشكل الجبس ٨٥% من المواد المستخدمة في صناعة الجص.

٥- الملح

يستخدم في العديد من الصناعات، خاصة الغذائية والكيميائية، يتواجد الاحتياطي منه في موقع مملحة ختيله ويشكل حوالي (٨%) من احتياطي المحافظة، تتركز ترسباته إلى الغرب من ناحية العبور.

٦- الدولومايت

يستخدم في صناعة الفولاذ والطابوق الناري وتصفية الزيوت، يبلغ احتياطي المنطقة منه حوالي ٤.٤ مليون طن، ما يمثل (٦%) من إجمالي احتياطي المحافظة، توجد ترسباته في منطقة البيضة إلى الشرق من منطقة الدراسة.

٧- النفط

المنطقة غير منتجة للنفط حالياً، لكن الدراسات تشير إلى وجود دلائل نفطية وغازية، اما مواقعه فقد كشف المسح زلزالي عام ٢٠٠٠ عن وجود دلائل عند العمق ٣٢٤٥م، مع وجود بقعتين نفطيتين محتملتين.

٨- الغاز الطبيعي

وهو منتج بالفعل في جنوب القضاء قرب عكاشات بحقل (عكاز الغازي)، يستخدم حالياً في توليد التيار الكهربائي لقضاء القائم.

مما تقدم يتضح ان قضاء القائم يمتلك مجموعة متنوعة من الثروات المعدنية التي يمكن أن تشكل قاعدة قوية لتنمية صناعية متكاملة، توافر هذه الموارد يتيح الفرصة لتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلية وتساهم في تعزيز الاقتصاد الإقليمي.

المواد الأولية الزراعية:

تشكل المواد الأولية الزراعية دعامة أساسية لتنمية الصناعات في المناطق الريفية، حيث تسهم بشكل كبير في توفير المواد الخام الضرورية للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها، يمكن تقسيم هذه المواد إلى نوعين رئيسيين:

١- المواد الأولية النباتية

تتمتع منطقة الدراسة بمساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي (٢٩,٠٣٦) دونم، أي ما يعادل (٧٠.٥%) من إجمالي مساحة المنطقة، ولكن المساحات المزروعة فعليًا تشكل (٤٣.٦%) فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، مما يعني أن هناك فرصة كبيرة لاستثمار الأراضي غير المستغلة.

اهم المحاصيل الزراعية في القضاء فهي: -

- **القمح:** يُعد القمح أهم المحاصيل الزراعية في المنطقة، حيث يحتل المرتبة الأولى بأهمية نسبية تبلغ (٤٧%) من إجمالي المحاصيل الزراعية، ويعد القمح مادة أساسية في صناعة طحن الحبوب، والمعجنات، والمعكرونة، فضلاً عن إنتاج النخالة التي تستخدم كعلف حيواني.
- **الشعير:** يأتي الشعير في المرتبة الثانية بأهمية نسبية تبلغ (٤٤.١%)، يمكن استخدام الشعير في صناعة العلف الحيواني وصناعات أخرى.
- الذرة البيضاء وزهرة الشمس: تحتل هذه المحاصيل مراتب أقل من حيث الأهمية النسبية، بنسبة (٦.٨%) و(٢.١%) على التوالي، لكن يمكن أن تكون لها استخدامات في الصناعات الغذائية والتحويلية.

٢- المواد الأولية الحيوانية

تعد المواد الأولية الحيوانية مثل اللحوم، الصوف، الحليب، الشعر، والجلود من المدخلات الأساسية في الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية.

اما عن توزيع الثروة الحيوانية فهي كالاتي: –

- الأغنام: تحتل الأغنام النسبة الأكبر من الثروة الحيوانية في المنطقة بنسبة (٦٤.٣%)، مما يجعلها المصدر الرئيسي للصوف واللحوم.
- الماعز: تأتي في المرتبة الثانية بنسبة (١٣.٧%).
- وتليها الأبقار بنسبة ١٢% والإبل بنسبة ١٠%

اما ابرز التحديات التي تواجهها فقد شهدت المنطقة انخفاضًا في أعداد الحيوانات مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الأعلاف نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار، مما دفع السكان إلى بيع الحيوانات للتخلص من أعباء تغذيتها.

ومما تقدم يبين البحث امتلاك منطقة الدراسة إمكانيات زراعية وحيوانية كبيرة يمكن أن تسهم بشكل فعال في دعم وتطوير الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، ورغم التحديات التي تواجهها المنطقة، فإن استثمار الأراضي غير المستغلة وزيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية يمكن أن يعزز من قدرة المنطقة على توفير المواد الخام للصناعات المحلية ويحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة

رأس المال

يلعب رأس المال دورًا حيويًا في الصناعة، اذ يُعد أحد المقومات الأساسية التي تُساهم في توفير جميع الاحتياجات اللازمة لقيام وتطوير المشاريع الصناعية، فبفضل رأس المال، يمكن للصناعات الحصول على:

- ✓ الآلات والمعدات: التي تُعد العمود الفقري لأي مشروع صناعي، اذ تتطلب التكنولوجيا الحديثة أدوات ومعدات متقدمة لإنتاج السلع بكفاءة.
- ✓ وسائط النقل: التي تضمن نقل المواد الخام إلى المصانع والمنتجات النهائية إلى الأسواق.
- ✓ المواد الخام والمواد نصف المصنعة: الضرورية لبدء عمليات الإنتاج واستمراريتها.
- ✓ تكاليف أخرى: مثل أجور النقل، تكلفة الأرض، إيجارات المصانع، وأجور العاملين.

تزداد أهمية رأس المال في تحقيق التنمية الصناعية خاصة في ظل تزايد حجم المشاريع الحديثة، التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتأسيس البنية التحتية، لشراء الماكينات والمعدات، وتوفير المواد الأولية.

اما عن ابرز مصادر رأس المال في الدول النامية، فإنها تعتمد بشكل أساسي على:

- ✓ الادخار: اذ تُحاول الحكومات تشجيع المواطنين على الادخار لزيادة رأس المال المحلي المتاح للاستثمار.

✓ الاقتراض: سواءً من البنوك المحلية أو المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشاريع الصناعية الكبيرة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة.

اما عن حالة العراق فعلى الرغم أن العراق يُعد من الدول النامية، إلا أنه يملك موارد مالية كبيرة بفضل إنتاجه النفطي، هذا الوضع المالي القوي يُتيح للعراق القدرة على تمويل خططه الاستثمارية الحكومية من خلال (التخصيصات المالية، في الميزانية العامة التي تُوجه لدعم المشاريع الصناعية، قروض المصرف الصناعي، التي تُوفر دعمًا إضافيًا لرواد الأعمال والمستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع صناعية جديدة، فضلاً عن ذلك يوفر إنتاج النفط في العراق دعمًا كبيرًا للاقتصاد الوطني، مما يُعزز القدرة على تحقيق التنمية الصناعية دون الاعتماد الكبير على القروض الأجنبية، على عكس ما يحدث في العديد من الدول النامية الأخرى.

السوق

هو المكان الذي تتم فيه عمليات البيع والشراء، سواء كانت للسلع التامة الصنع أو المواد الأولية، ويشمل ذلك على المستويات المحلية والدولية والإقليمية، تُعد الأسواق عنصرًا حاسمًا في تحديد موقع الصناعات وتطويرها، وذلك لعدة أسباب ابرزها: –

١– **سعة السوق:** يقصد بها عدد الأفراد أو العملاء المحتملين الذين قد يقبلون على شراء السلع والخدمات المعروضة، كلما زاد عدد السكان في منطقة معينة، زادت سعة السوق، مما يجذب الصناعات للاستقرار في تلك المنطقة.

٢– **القدرة الشرائية:** تتعلق بمدى قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات، وهي تعتمد بشكل كبير على مستوى دخلهم، ففي منطقة الدراسة، بلغت القدرة الشرائية حوالي (٣٤٣) ألف دينار للفرد، وهو أقل بكثير من المتوسط الوطني للعراق البالغ (٦٢٧) ألف دينار لعام ٢٠٢٢.

اما عن السوق في منطقة الدراسة، فان مستوى الدخل يعكس قدرة الأفراد على الإنفاق مقارنة بالمعدل الوطني، مما قد يؤثر على حجم السوق المتاح للصناعات المحلية، ولا سيما اذا علمنا ان معدل الإنفاق بلغ (٢٧٥) الف في الشهر للفرد الواحد، مقارنة بـ (٤٦٠) ألف دينار على مستوى العراق لعام ٢٠٢٢، هذا الفارق يشير إلى أن السوق في منطقة الدراسة قد يكون أقل جاذبية من حيث القدرة على استيعاب المنتجات الصناعية ذات الأسعار المرتفعة.

ان توسع المساحة الحضرية في القضاء من ٤١ كم^2 عام ١٩٩٧ إلى ٧٨ كم^2 عام ٢٠٢٢ أدى إلى إضافة أحياء جديدة، هذا التوسع الحضري يفتح فرصًا جديدة لإنشاء أسواق إضافية لتصريف المنتجات الصناعية، لكون نمو الأحياء وزيادة عدد السكان الحضر يؤثران إيجابياً على زيادة الطلب المحلي، مما يعزز فرص توطن الصناعات.

ان السوق المحلي في منطقة الدراسة يتميز بسعة مقبولة، ولكنه يعاني من انخفاض في القدرة الشرائية مقارنة بالمعدل الوطني، ومع ذلك فإن التوسع الحضري يمثل فرصة كبيرة لزيادة السوق المحلي، مما يعزز من جاذبية المنطقة للصناعات الراغبة في الاستفادة من هذا النمو.

النقل والاتصالات

هما من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الصناعية، حيث تشكل طرق النقل ووسائل الاتصالات الركائز الأساسية التي تربط بين مواقع المواد الخام، مواقع الإنتاج، والأسواق النهائية، وفي منطقة الدراسة، يلعب النقل البري دورًا محوريًا، ولا سيما بعد توقف خط سكة الحديد في القائم بعد عام ٢٠٠٣، مما جعل الاعتماد بشكل رئيسي على السيارات لنقل البضائع والسلع.

النقل بالسيارات

تمتاز منطقة الدراسة بشبكة نقل بري تعتمد على السيارات بشكل رئيسي، والتي تعتبر الوسيلة الأساسية في ربط مختلف أجزاء القضاء بعضها ببعض، وكذلك ربط القضاء بمركز المحافظة وباقي المحافظات الأخرى، اذ بلغ مجموع أطوال الطرق في منطقة الدراسة إلى مركز المحافظة حوالي ٣٠٠ كم لعام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل نسبة (١.٧%) من إجمالي أطوال الطرق في العراق، تخدم هذه الشبكة مساحة قدرها ٨٢٧ كم^2، ويمكن تقسيمها إلى:

١- الطرق الرئيسة

- تربط قضاء القائم مع الجارة سوريا غربًا، ومع مركز المحافظة والمحافظات الأخرى مثل نينوى، صلاح الدين، بغداد، وكربلاء .
- تبرز أهمية هذه الطرق في امتدادها الواسع الذي يشمل مناطق الاستيطان البشري والمناطق الصناعية، ما يجعلها منافذ حيوية لتوفير المواد الخام ونقل اليد العاملة والمنتجات إلى الأسواق.
- يبلغ مجموع أطوال الطرق الرئيسة في منطقة الدراسة حوالي ١٠٠ كم، مما يمثل حوالي ٣٧% من إجمالي طرق السيارات في المحافظة.

٢- الطرق الثانوية

- تلعب هذه الطرق دورًا هامًا في ربط الوحدات الإدارية التابعة للقضاء، ونقل المواد الأولية إلى مواقعها الصناعية، وكذلك نقل اليد العاملة والسلع إلى الأسواق والمؤسسات الصناعية.
- مجموع أطوال الطرق الثانوية يبلغ ٢٠٧ كم، أي ما نسبته ٤٩% من إجمالي أطوال طرق السيارات في القضاء لعام ٢٠٢٢.

٣- الطرق الريفية

- تتصل هذه الطرق بشبكة الطرق بين مركز القضاء والنواحي المحيطة، والمستقرات الريفية، وهي مخصصة لنقل المنتجات الزراعية والسلع من المناطق الريفية إلى الأسواق.

- بلغ مجموع أطوال طرق السيارات الريفية حوالي ١٣٣ كم، ما يمثل ١٤% من إجمالي أطوال طرق السيارات في القضاء.

على الرغم من وجود شبكة من الطرق، إلا أن المنطقة تعاني من عدة مشكلات أبرزها (قلة جودة الطرق مقارنة بمساحة المنطقة، معظم الطرق ذات مسار واحد مما يزيد من احتمالية الحوادث، انتشار التكسّرات والمطبات التي تؤدي إلى تدهور حالة الطرق وزيادة معدلات حوادث السيارات، خاصة على الطرق الخارجية).

الامر الذي يؤكد ان منطقة الدراسة بحاجة ماسة إلى تطوير وتحسين شبكة الطرق لتلبية متطلبات التنمية الصناعية، لذا يشمل توسيع الطرق الحالية وتحسين جودتها لتقليل الحوادث وتسهيل حركة البضائع والمواد الخام والعمال بين المواقع الصناعية والأسواق، من الأمور التي تعزز من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في المنطقة.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات:

تمخضت عن هذا البحث مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- قضاء القائم يمتلك عناصر بيئية وبشرية مواتية للتنمية الصناعية والزراعية، بفضل موقعه الجغرافي وسطحه المنبسط، مما جعله منطقة ملائمة للاستيطان وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

٢- بلغ حجم القوى العاملة في القضاء لعام ٢٠٢٢ حوالي ٢٩,٠٠١ نسمة، موزعة بين القوى العاملة الحضرية (٥٩.٩%) والقوى العاملة الريفية (٤٠.١%).

٣- التمييز بين الجنسين: هيمنت القوى العاملة الذكورية على النسبة الأكبر من القوى العاملة، بينما كانت نسبة القوى العاملة النسائية قليلة، رغم انتشارها عبر الفئات العمرية في الريف والحضر.

٤- هنالك تباين في معدل النشاط الاقتصادي للقوى العاملة بين الذكور والإناث، مما يعكس انخفاض إسهامهم في سوق العمل مقارنة بعدد السكان.

٥- شهد التركيب العمري للقوى العاملة انخفاضًا في نسبة الفئات العمرية العاملة، مع توزيع النساء العاملات بشكل متفاوت في المنطقة.

٦- مهنة الزراعة كانت المهنة الأكثر شيوعًا في القضاء بنسبة (٣٤.٩%) لعام ٢٠٢٢، مما يشير إلى أهمية القطاع الزراعي في المنطقة.

٧- القضاء يحتوي على ثروات معدنية متنوعة يمكن أن تشكل أساسًا لعدة صناعات، منها أحجار الكلس والرمل، بالإضافة إلى معادن أخرى مثل النفط والغاز.

ثانيا: المقترحات

١- ينبغي على الجهات الحكومية إنشاء وتحديث قاعدة بيانات شاملة للسكان والقوى العاملة، لتكون متاحة للباحثين والمخططين، مما يسهم في وضع خطط وبرامج تحقق توازنًا نوعيًا بين القوى العاملة.

٢- ضرورة التركيز على تدريب العاملين في كافة القطاعات، وخفض نسبة الأمية بينهم، وزيادة نفقات التعليم المهني لتلبية احتياجات سوق العمل وضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلباته.

٣- تعزيز دور النساء في النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمتهن في سوق العمل من خلال إزالة العوائق التي تواجههن، بالإضافة إلى تقليص عمل الأطفال وتفعيل القوانين الخاصة بحماية الطفل.

٤- العمل على جذب وتشجيع الاستثمار في قضاء القائم في جميع القطاعات الاقتصادية، مع تقديم التسهيلات اللازمة لتنمية القطاع الصناعي.

٥- تعزيز الاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية بشكل متوازن، بهدف خلق المزيد من فرص العمل وزيادة دخل الفرد، فضلاً عن توفير فرص عمل للعاطلين.

٦- وضع برنامج وطني للقضاء على البطالة أو الحد منه، ودعم العاطلين عن العمل من خلال تقديم قروض صغيرة للمشاريع الصناعية الصغيرة، وتفعيل المبادرات الصناعية والزراعية.

٧- اعتماد التخطيط المركزي في إقامة المشاريع الصناعية، مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاعتبارات البيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

١- ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

٢- ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية سكان الاسكندرية (دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة ابو العينين، حسن سيد أحمد، اصول الجغرافية المناخية، ط٣، دار النهضة العربية للطباعة.

٣- الانصاري، رؤوف محمد علي، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، ط١، مطبعة هادي برس، بيروت، ٢٠٠٠.

٤- الجنابي، صلاح حميد وسعدي علي غالب جغرافية العراق الاقليمية، جامعة الموصل الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٥- ابو راضي، فتحي عبد العزيز، الأصول العامة في الجغرافية المناخية والنباتية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

٦- بوادقجي، عبد الرحيم وعصام خوري علم السكان (نظريات ومفاهيم)، دار الرضا للنشر، ط١، ٢٠٠٢.

٧- البياتي، فراس مهدي، مورفولوجيا السكان (موضوعات في الديموغرافيا)، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

٨- التميمي، عباس علي التوطن الصناعي في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- البدري، منذر عبد المجيد القوى العاملة في العراق (١٩٥٧) – ١٩٧٧) – دراسة في الجغرافية البشرية اطروحة دكتوراه (غ، م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠.

٢- الجنابي، عبد الزهرة علي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط، اطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦. ماجستير (غ. م)، كلية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٣- الجابري، ماهر حيدر نعيم الصناعات التحويلية في محافظة المثنى واقعها وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (غ. م) ، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢.

٤- الزبيدي، عدنان كاظم، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل، دراسة في جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه) غير منشورة (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٥- الجياشي، حميد وكاع سيسان، القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٤، اطروحة دكتوراه، (غ.م)، جامعة الكوفة، كلية التربية بنات، ٢٠١٥.

ثالثا: الدراسات والبحوث

١- الجميلي، رياض كاظم سلمان واحمد حمود محيسن السعدي، دراسة لبعض مؤشرات التنمية البشرية في منطقة الفرات الاوسط، مجلة الاستاذ، كلية التربية ابن رشد، العدد ٨٧، ٢٠١١.

٢- – الجنابي، عبد الزهرة علي، نحو تطوير مفهوم واساليب قياس التوطن الصناعي، مجلة الآداب، العدد ٥٧ كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٣- الحسناوي، جواد كاظم التحليل المكاني لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة القادسية حسب تعداد عام ١٩٩٧، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، مجلد ١١، العدد ٣، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨.